ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

***Hamza Ali Shakir**

Dr. Ghazwan Saleh Hassan

Department of Islamic faith and thought, College of Islamic Sciences University of Mosul Nineveh , Iraq

*** Corresponding author:E-mail:** hhhhali9999@yahoo.com

***Keywords*:**
Al-Kistali
footnote
study and investigation
manuscript.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received **5. Mar.2023**
Accepted **27.Mar.2023**
Available online **3.Jan.2024**

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

Al-Kistali's footnote on the explanation of the Nasafi creeds of Imam Mustafa bin Muhammad Al-Kistali to study and investigation

A B S T R A C T

This research is part of my thesis entitled Al-Kistali's footnote on the explanation of the Nasafi creeds of Imam Mustafa bin Muhammad Al-Kistali (d.: 901 AH): A study and investigation. This encourages me to do this research which has a connection to the science of monotheism and attributes, which is called word science, and that the text of Nasafi beliefs, by Imam Abu Hafs Omar Bin Muhammad Al-Nasfi (d.: 537 AH), a solid and accepted by scholars and students of knowledge with explanations and footnotes. Among the most important of the explanations (Al-saad Al-taftazani explained of Nasafi beliefs) (d.: 792 AH), In this research, I defined briefly the author's personal and scientific biography. Then, I followed it with a part of the manuscript as a study and investigation.

© 2024AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية للإمام مصطفى بن محمد الكستلي (ت:901هـ) من قوله: (إنّ صانع العالم واحد)، الى قوله: (بِالمعلول على العِلَّة)- دراسة وتحقيق

حمزة علي شاكر فيض الله **أ.م.د. غزوان صالح حسن**

قسم العقيدة والفكر/ كلية العلوم الاسلامية/ جامعة الموصل

الخلاصة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين. وبعد: هذا البحث مُستَلٌّ مِن الرّسالة الموسومة: حاشية الكستلي على شرح العقائد النّسفيّة، للإمام مصطفى بن محمد الكستلي (ت:901هـ) دراسةً وتحقيقاً، والذي دعاني إلى اختيار هذا البحث تعلُّقه بِعِلم التوحيد والصفات، الموسوم بعلم الكلام، وإنَّ متن العقائد النّسفيّة، للإمام أبي حفص عمر بن محمد النّسفي(ت: 537هـ)، هو متن متين وتلقّى القبول عند العلماء وطلبة العلم بالشروح والحواشي، ومن أهمّ تلك الشروح (شرح السعد التفتازاني على العقائد النسفية)(ت: 792هـ)، وعليه حاشية الكستلي- موضوع هذا البحث في جزء منه- وفي هذا البحث قمتُ بالتعريف بالمؤلف بإيجاز، ثم اتبعته بِجزءٍ مِن المخطوطة دراسةً وتحقيقاً.

الكلمات المفتاحية: (الكستلي)(حاشية)(دراسة وتحقيق)(مخطوط).

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف الإمام مصطفى بن محمد الكستلي واسم الكتاب ونسبته اليه

المطلب الأول: حياته الشخصية:

اسمه والقابه: مصطفى بن محمد[1]، مصلح الدين[2]، امّا عن ولادته فلم تذكر كتب التراجم شيئاً عن تاريخ ولادته وهذا واقع الكثير من العلماء السابقين، ولم يتحدّثوا عن أُسرته ولا عن حياته الاجتماعية.

نسبته: الرّومي: لأنّه أخذ العلم عن علماء الروم[3]؛ الحنفي: نسبة للمذهب الحنفي، وهو المذهب السائد والمعتمد عند الدولة العثمانية في حينها[4]؛ القسطلاني: نسبة إلى قسطلان أو قُسْطِيلية، أو قُسْطِيلة أو قُسطُلينة، وقد عُرِف بهذا الاسم واشتهر به في بعض كتب التراجم[5]؛ الكستلي: واشتهر بهذا الاسم[6] ايضاً، ويقال له ملا كستل، وكستل هي ناحية من نواحي آيدين إيلي وهي مدينة في غرب تركيا، في ولاية قرمان، على البحيرة التي تحمل الاسم نفسه كان من سكنتها ونسب اليها وهي بلدة في تركيا الآسيوية[7].

وفاته: تُوفّي الشيخ مصطفى بن محمد الكستلي – رحمه الله– في القسطنطينية[8] (901هـ)،

---

(1) ينظر: هدية العارفين، البغدادي: 2/ 433؛ معجم المؤلفين، رضا كحالة: ص282/12؛ معجم المفسرين، عادل نويهض: 2/ 678؛ معجم التاريخ التراث الاسلامي في مكتبات العالم، على الرضا واحمد طوران: 3728/5.

(2) هكذا ورد بهذا اللقب ولم تذكر الكتب سبب تلقيبه به ، ولكن الظاهر أنّه من الالقاب الشائعة التي يُختَص بها العلماء المختصّين بالعلوم الشرعيّة، لورود هذا اللقب لكثير من علماء المسلمين في عهد الدولة العثمانية. ينظر: الشقائق النعمانية، طاش كبري زادة: 87؛ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي: 1/ 306؛ شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، ابن العماد الحنبلي: 10/ 18.

(3) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب،: 10/ 18؛ البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع،: 2/ 308.

(4) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي: 1/ 306؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب،: 10/ 18.

(5) ينظر: سلم الوصول الى طبقات الفحول، حاجي خليفة: 214/5؛ معجم البلدان، ياقوت الحموي: 1/ 244، 348/4؛ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، البغدادي: 1092/3.

(6) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة: 1145/2؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف سركيس: 1559/2؛ خزانة التراث، مركز الملك فيصل: 592/4؛ فهرس الأزهرية ، المكتبة الشاملة: 136/1.

(7) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، عصام محمد الشحات: 1/ 422.

(8) القسطنطنية: مدينة عظيمة كانت عاصمة الدولة البيزنطية، وسُمّيت بهذا الاسم نسبة الى أحد ملوكها وهو قسطنطين، الذي قام بإعمارها وترتيبها، وفتَحها السلطان محمد الفاتح عام (857هـ) وأصبحتْ عاصمة الدولة العثمانية، وسمّيت بإسلام مبول. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: 4 /347؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي: 9/ 516 .

ودُفن بجوار الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري[1]– رضي الله عنه– [2].

المطلب الثاني: حياته العلمية

نشأته ومكانته العلميتين: إنّ المصادر التي تَرجمت للعلّامة الشيخ الكستلي – رحمه الله – لم تَذكر شيئاً عن نشأته العلمية في مقتبل حياته، وكما لَم تتكلم المصادر عن رحلاتِهِ العِلميّة في تلك المرحلة من عمره، ولكن بعد اشتهاره اصبح مدرِّساً في العديد من المدارس في عهد الدولة العثمانية في وقته[3].

مصنفاته: للكستلي – رحمه الله – مؤلفات في فنون عديدة، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط ومنها ما هو مفقود، ومِن مؤلفاته في:

أ– علم التفسير: رسالة في تفسير قوله تعالى ﴿ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾[4]، غير محقق.

ب– علم الكلام: (حاشية الكستلي)[5]، والبحث بصدد تحقيق جزء منه.

ج– علم أصول الفقه: (حاشية منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل)[6]، غير محقق.

د– علم الفقه: (حاشية على شرح وقاية الرواية من مسائل الهداية)[7]،غير محقق.

د– علم المنطق: (حاشية على شرح حكمة العين)[8]، غير محقق.

المطلب الثالث: توثيق اسم الكتاب وصحة نسبته الى مؤلفه

بعد البحث والتحرّي والتتبّع والاستقراء في المصادر والمراجع، يُمكن الجزم بأَنَّ اسم الكتاب هو: (حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفيّة) حيث صحّت تسميته للشيخ مصطفى بن محمد الكستلي، كما صحّت نسبتهُ إليه، ويُمكن أَنْ نعزو هذا الجزم الذي تبنيته إلى أُمور منها:

---

(1) أبو أيوب الأنصاري – رضي الله عنه – : هو خالد بن زيد الأنصاري النجاري الخزرجي، وهو صحابي مشهور شهد المشاهد كلها مع الرسول (ﷺ) ، غلبت عليه كنيته، واختلف في سنة وفاته قيل (50 هـ – 51هـ – 52هـ) والارجح انه توفي سنة (52هـ) ودفن بالقسطنطنية. ينظر: التاريخ الكبير، البخاري: 3 / 136؛ بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم: 3037/7 ، 3040.

(2) ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاش كبري زادة: ص 178.

(3) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي: 10/ 18.

(4) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة: 1/ 854 .

(5) ينظر: الشقائق النعمانية، طاش كبري زادة : ص195؛ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : 258/1.

(6) كشف الظنون، حاجي خليفة: 2/ 1853 .

(7) ينظر: البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع، الشوكاني: 2/ 308؛ معجم التاريخ والتراث الاسلامي في مكتبات العالم، على الرضا قرة بلوط: 3728/5.

(8) ينظر: معجم التاريخ والتراث الاسلامي في مكتبات العالم، على الرضا قرة بلوط: 5/ 3728.

أولاً: أَنَّ المصادر التي ترجمت للعلامة مصطفى بن محمد بالكستلي نسبت الكتاب اليه، ككتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية[1]؛ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة[2]؛ البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع[3].

ثانياً: المخطوطات المعتمدة في التحقيق صرّحتْ في أول صفحاتها عنوان الكتاب كاملاً:

- ففي النسخة الأولى: التي أُعتُمدت كأصل لقدمها جاء في أولها اسم الكتاب بقوله: (حاشية كستلي على شرح العقائد).
- وفي النسخة الثانية: ورد اسم الكتاب أيضاً بهذه اللفظة: (هذا حاشية كستلي على شرح العقائد).
- وكذلك النسخة الثالثة المطبوعة (الحجرية) ورد اسم الكتاب صريحاً: (حاشية الكستلي على شرح العقائد) وهو العنوان الذي اخترتُه لموضوع بحثي هذا.
- كذلك كتاب (شرح العقائد النسفية) للعلامة التفتازاني: اشتهر الكتاب بهذا الاسم،

فذِكْرُ اسم مؤلف الكتاب: (الكستلي)، والتوافق بين هذه النُّسخ مع اختلاف النُّسّاخ والزّمن الذي نُسِخت فيه النُّسَخ؛ يدلّ يقيناً على صِحَّة نِسبة الكتاب لِمؤلِّفه رحمه الله، فكان الاسم الاشمل للحاشية هو (حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية).

(1) قال صاحب الشقائق عن الكستلي:"وَكتب حَوَاشِي على شرح العقائد". الشقائق النعمانية، طاش كبري زادة:89.

(2) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، الغزي : 307/1.

(3) ينظر: البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع، الشوكاني: 308/2.

المبحث الثاني

منهجي في التحقيق ووصف النسخ الخطية ونماذج من النسخ المخطوطة

المطلب الأول: منهجي في التحقيق

حاولت قدر الامكان عند تحقيق هذا الكتاب أنْ يكون وفق منهجٍ علميّ رصين، مع الحِفاظ على الأمانة العلميّة بأنْ يخرج الكتاب بأقرب صورة صحيحة أرادها المؤلف رحمه الله.

فكان المنهج الذي اعتمدته يقوم على الأسس الآتية:

1- قمت بنسخ المخطوط مِن نسخة الأصل التي رمزت لها بالرمز (آ) وكتبتها حسب قواعد الإملاء الحديثة.

2- لقد قمت بمقابلة النسخة (آ) مع (ب)، ثم تابعت المقابلة مع النسخة (ج) المطبوعة طبعة حجرية، وأَثبت في الاعلى الوجه الذي وجدته صحيحاً من بين النُّسخ عن طريق السّياق، وأمّا الفروق المهمّة بين النسخ فقد كتبته في الهامش.

3- أثبت في النَّص المنسوخ بعض الزيادات التي اتفقت النسخ الأخرى على ذكرها، والتي تؤدّي إلى تصحيح سياق النص أو المعنى، والتي وقعت سهواً أو تحريفاً أو تصحيحاً من الأصل.

4- النّص الذي بين عاضدتين [...] أشرت اليه في الهامش بانّه تم ادخاله في النص الاصلي وهو ليس من النص الاصلي وإنّما من النسختين (ب او ج) او مما يقتضيه النص كعناوين المواضيع التي تناولتها الحاشية.

5- قسّمت النّص المحقق الى عناوين ووضعت كل عنوان بين عاضدتين [ ] للدلالة على أنّ هذه العناوين من اضافتي وليس من كتابة المؤلف.

6- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها في المصحف الشريف مع أرقامها وأسماء سورها، وحصرتها بقوسين مزهرين ﴿ ﴾.

7- قمت بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث المعتمدة، وجعلتها بين قوسين مزدوجين (())، وإن اختلف نص الحديث بين ما نقله المؤلف وما هو موجود في كتب الحديث بينت ذلك في الهامش مع بيان الحكم على الحديث.

8- وضّحت النص بما يتطلّبه مِن وضع علامات الترقيم في أماكنها الصحيحة، وتشكيل الحركات في كثير من الكلمات المشكِلة، واتبعتها في الكتابة قواعد الإملاء الحديثة، كما قمت بشرح الكلمات والألفاظ الغريبة التي تحتاج تبياناً ليسهل فهمها للمتلقي.

9- عرّفت المصطلحات العلمية الواردة في النص المحقق حسب ما عرّفها علماء كل علمٍ ليسهل على القارئ فهمها واذا تكرر ذكر أَحد هذه المصطلحات اكتفيت بالتعريف الأول له.

10- لقد قمت بترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في جميع طبقاتهم – غير اسماء الانبياء والخلفاء الأربعة– ترجمة قصيرة مختصرة لكلّ عَلم منهم واكتفيت بالإحالة الى مصدرين أو أكثر من كتب التراجم، واذا تكرر ذكر أَحد الأعلام اكتفيت بالترجمة الأولى له.

11- وردت في المخطوط بعض المختصرات حيث كان النسّاخون يعتمدونها في الكتابة مثل (المص) أي (المصنف)، (الخ) أي (الى اخره)، و(اه) أي (الى النهاية او انتهى)، (رح) أي (رحمه الله)، (تع) أي (تعالى)، (ع م) أي (عليه السلام)، فقد كتبت هذه الاختصارات بصورتها الاملائية الصحيحة ولم أُنبّه اليها في الهامش، كذلك وردت بعض التصحيحات والاضافات وهي مكتوبة على جوانب صفحة النص المخطوط، قمت بإضافتها باعتبارها جزءاً من النص المخطوط دون الاشارة اليها في الهامش.

12- وثقت الأقوال التي نقلها المؤلف سواء نسبها لقائلها أم لا، فما نقله بنصّه تماماً وضعتها بين أقواس تنصيص " " وذكرت مصدره في الهامش، أما ما نقله بمعناه أو باختلاف بسيط عن نصه تركته مجرداً من اقواس التنصيص مع وضع كلمة)ينظر) في الهامش قبل المصدر.

13- عرّفت بأسماء الأمكنة بذكر تفاصيلها، ومكانها في الوقت الحاضر.

14- اكتفيت بذكر اسم الكتاب، أمّا المؤلِّف فذكرت شهرته، مع رقم الجزء إن وجد والصفحة في الهامش، وأرجأت ذكر تفاصيل المصدر الى نهاية العمل في قائمة المصادر.

17- وضعت في نهاية كل صفحة خطين مائلين ووضعت في داخلهما رقم الصفحة وحرف (و) للدلالة على الوجه الاول من كل صفحة، مثلا: / و1 /، وفي الظَّهْر أيضاً وضعت خطين مائلين ووضعت في داخلهما رقم الصفحة وحرف (ظ)، مثلاً: / ظ1 /، للدلالة على الوجه الثاني من كل لوحة، وهكذا الى نهاية جزء المخطوط الخاص بموضوع الدراسة والتحقيق؛ وذلك لأجل تسهيل الرجوع الى المخطوط وتمييز الصفحات عن بعضها البعض.

18- وقد التزمت الفاظ التعلية، والفاظ الصلاة على النبي، والفاظ الترضّي عن الصحابة التي وردت في المخطوط، وكذلك الترحّم على علماء المسلمين بصورتها الاملائية الصحيحة.

19- عندما يذكر كلمة (قوله) يقصد بها التفتازني وهو الشارح للمتن وهي مكتوبة بلون احمر في المخطوطة عند بداية كل فقرة، وقد قمت بجعلها بخط غامق لتمييزها مع وضع قوسين لكلامه الوارد في حاشية الكستلي وبلون غامق، لتمييزه عن كلام الكستلي.

20- وقد اعتمدت بعض الاختصارات عند كتابة قائمة المصادر والمراجع، مثلاً: عند عدم وجود دار النشر (دن)، وعند عدم وجود الطبعة (د ط)، وعند عدم وجود تاريخ الطبعة (د ت).

21- لم يتسنَّ لي الحصول على النسخة الأم ولذلك اعتمدنا النسخة الاقدم ورمزت لها بـ(آ).

22- الفروق بين النسخ في الفاظ التذكير والتأنيث: فقد اثبتُّ الصواب منها في النص المحقق دون الاشارة اليها في الهامش؛ تخفيفاً للهامش.

المطلب الثاني: وصف النسخ الخطّيّة المعتمدَة في التحقيق

اعتمدت عند التّحقيق لهذا الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة؛ لأنها النسخ التي توفرت لدي، والتي تفاصيلها كالتالي:

***النسخة الأصل:** وقد اعتمدت هذه النسخة لقدمها، فقد رمزت لها بالحرف(آ) ووصفها كما يأتي:

1- مكانها: تركيا، مكتبة مؤلفات راشد أفندي القديمة، قيصري، وزارة السياحة والثقافة، رقم الحفظ: 1426، رقم التصنيف: 297.4.

2- حالتها: خطّها جيد نوع ما، المتن بالأسود وبداية كل فقرة بلفظة (قوله) باللون الأحمر.

3- عدد لوحاتها: تقع في (91) لوحة، وعدد الاسطر: (23) سطراً تقريباً، وعدد الكلمات في السطر الواحد ما بين (13- 17) كلمة.

4- يوجد في بعض لوحات المخطوط تعليقات ولا تعتبر من ضمن النص المحقق؛ لأنّها لم توجد في النسخ الاخرى، باستثناء البعض منها هي تصحيح للنّص المحقق.

5- نوع خط المخطوط (فارسي تعليق).

6- عليها ختم دائري مكتوب فيه (من الكتب التي وقفها الحاج خليل أ فندي من الحاج علي خواجة الروزناي الأول لدار الكتب بناها يمد خواند خاتون في مولده القيصيرية[1] من سنة (1134هـ).

7- اسم الناسخ (مصطفى بن احمد بن سيد محمد).

8- سنة النسخ (971هـ).

***النسخة الثانية:** وهي النسخة التي تاريخها احدث من النسخة (آ) ورمزت لها بالحرف (ب) ووصفها كما يأتي:

1- مكانها: تركيا، مكتبة مؤلفات راشد أفندي القديمة، قيصري، وزارة السياحة والثقافة، رقم الحفظ: 533، رقم التصنيف: 297.4.

2- حالتها: خطّها جيد، المتن مكتوب بالأسود، وبداية كل فقرة بلفظة (قوله) باللون الأحمر.

---

(1) قيصيرية: مدينة في تركية الآسيوية ، مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه، في ولاية بوزاووق، مقر أسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية. وقيسارية مدينة مغرفة في القدم، فكانت عاصمة بلاد قبدوقية ، أما اسم قيصرية، فقد أطلقه عليها القياصرة الأوائل. ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، س. موستراس: 414.

3- عدد لوحاتها تقع في (117) لوحة، وعدد الاسطر(19) سطراً تقريباً، وعدد الكلمات في السطر الواحد ما بين(12- 15) كلمة.

4- نوع خط المخطوط (فارسي تعليق).

5- عليها ختم دائري مكتوب فيه (وقف هذا الكتاب محمد راشد بن جعفر طلبا لمرضاة الله تعالى بشرط أن لا يخرج من خزانته غفر له ولوالديه).

6- سنة النسخ (1222 هـ).

***النسخة الثالثة:** ورمزت لها بالحرف (ج) باعتبارها احدث نسخة بين الثلاث نسخ المتوفرة لدي ووصفها كما يلي:

1- مكانها: مكتبة الاوقاف المركزية في الموصل (الخزانة الاسلامية – 489)، طبعة ثانية (حجرية)، بمطبعة الشركة العثمانية الكائنة في دار الخلافة العثمانية تم طباعتها سنة (1321هـ).

2- حالتها: خطها جيد (مطبوعة) بالخط الاسود، واوراقها صفراء اللون.

3- تحتوي كل صفحة بداخلها مستطيلاً يحتوي بداخله على (شرح العقائد النسفية للتفتازاني – رحمه الله– ومِن حوله مثبت النّص الخاص بحاشية الكستلي – رحمه الله– والذي هو موضوع دراستي في هذه الرسالة.

4- تقع لوحاتها في (107) لوحة، وعدد الاسطر تقريباً(28) سطر، وعدد الكلمات ما بين (15-13) كلمة للسطر الكامل، و ما بين (3-5) كلمة للسطور المحاذية لمستطيل الشرح.

المطلب الثالث: نماذج من نسخ المخطوطة

نموذج من اللوحة (آ)

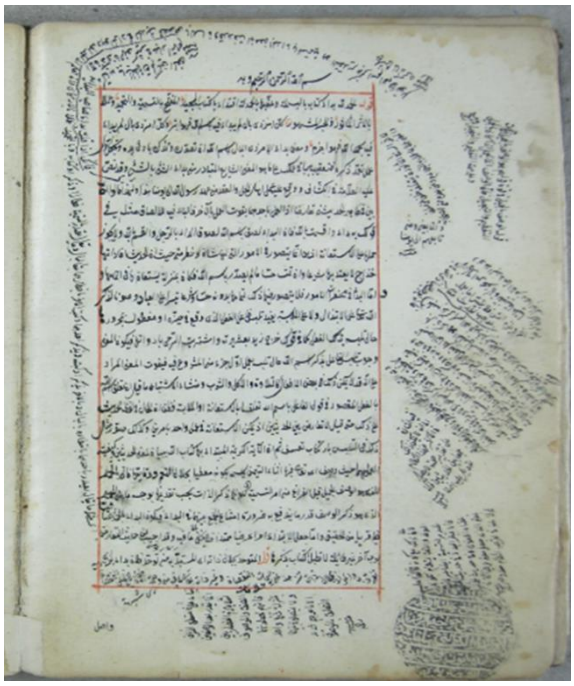

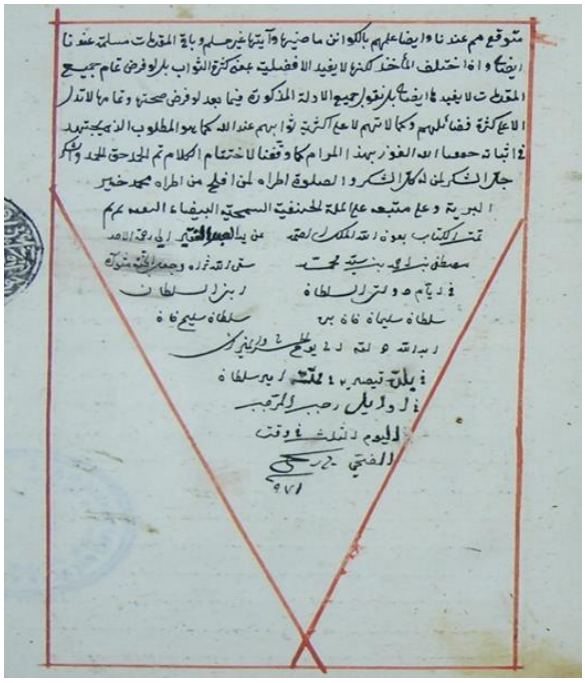

نموذج من اللوحة (ب):

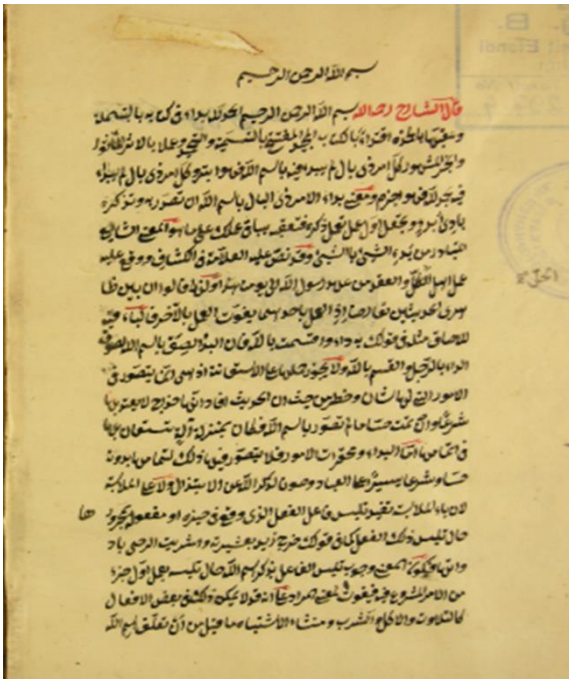

نموذج من اللوحة (ج): الطبعة الحجريّة:

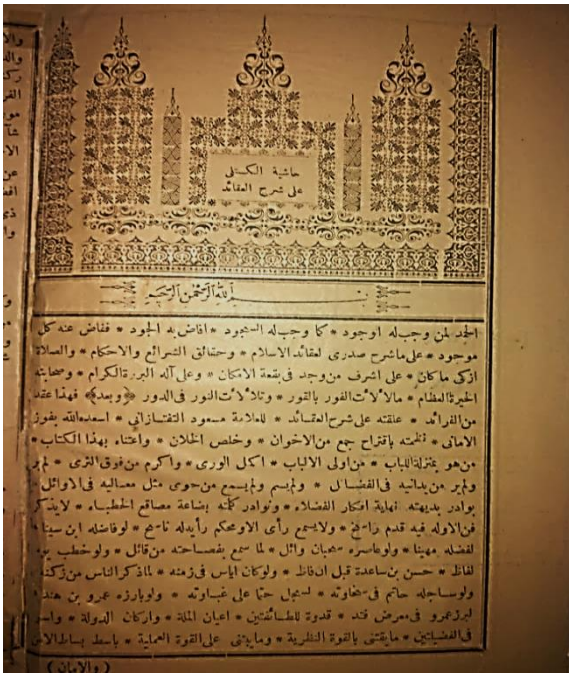

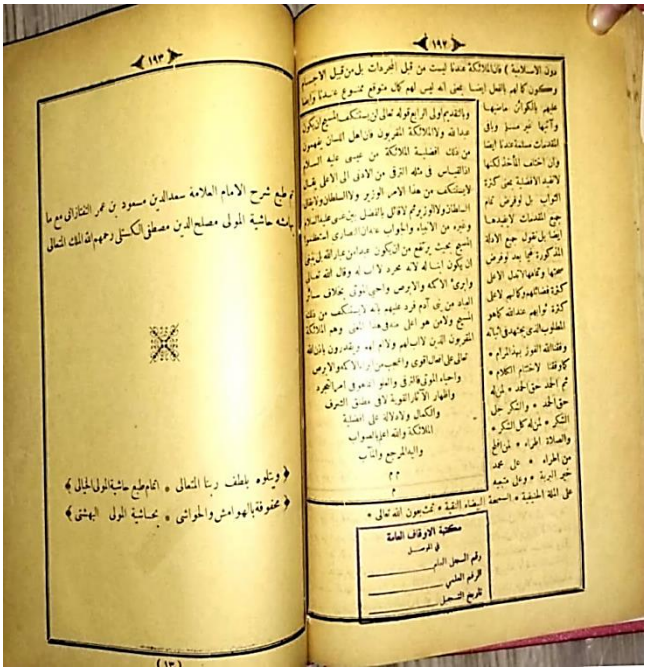

(النص المحقَّق)

[بيان صفات صانع العالم]

قوله: **(يعني[1]: أنّ صانِعَ العالَم واحدٌ...) إلى آخره**، قد عَرَفتَ أنّ قوله: "والمُحدِثُ[2] للعالَم هو اللهُ تعالى"[3] في قُوَّة أنْ يقال: صانِعُ العالَم: هو الذات الواجِب الوجود[4][5]، فصار وصْفه بالوَحدَة في قوّة وَصْف الواجب[6] بها، بمعنى أنّه يَمتنِعُ اشتراك مَفهوم الواجب بَيْنَ اثنين، فاضمحلَّ[7] ما يُتوَّهم مِن أنّ الله – تعالى– عَلَمٌ لِذاتِ المعبود بالحق، فلا معنى لِجعْل[8] وَحْدَتَه مِن المطالِب العِلْمِيّة، وتحقيقه[9]: ما ذكره – رحمه الله – مِن أنّ: "حقيقة التوحيد: اعتقاد عَدِمِ الشريكِ في الأُلوهية وخواصها"[10]، وأراد بالأُلوهية على ما صَرّح به: وجوب الوجود والقدم الذاتي[11]، بمعنى: عدم المسبوقية بالغَيْرِ، وبِخواصها مِثل: تدبيرُ العالَم، وخَلْق الأجسام، واستحقاق العبادة، والقِدَم الزمانِي[12] مع القِيام بِنَفْسِه[13]**(14)**.

قوله: **(لو أمكن إلهان)** أي: ذاتان جامعان للأُلوهيّة وخواصِّها، فلا يَرِد ما يُتوَّهم مِن أنّ المُدّعَى وحدةَ الواجب، والدليلُ لا يفيد إلّا وحدة الصانع.

---

(1) في ب: (معنى) .

(2) المحدِث: اسم فاعل للفعل أحدَثَ، والْحُدُوثُ: كَوْنُ الشَّيْءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. ينظر: مختار الصحاح، الرازي: 68؛ أي أنّ الحادث هو ما كان مسبوقاً بالعدم. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 1/ 231.

(3) العقائد النسفية ، ابو حفص النسفي: 32.

(4) ينظر: حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية، تحقيق شامل لازم، النص المحقق : 70.

(5) "واجبُ الوجود: هو الذي يكون وجوده مِن ذاتِه ولا يَحتاج إلى شيءٍ أصلًا". التعريفات، الجرجاني ص249

(6) "الْوَاجِب: مَا لَا يتَصَوَّر فِي الْعقل عَدمه". الكليات، الكفوي: ص930.

(7) اضمحلَّ: ذَهَبَ وفَنِيَ، أي: انتهى. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الحموي: 2/ 358.

(8) في ب: (بجعل) .

(9) التَّحْقِيق: ارجاع الشَّيْء إِلَى حَقِيقَته بِحَيْثُ لَا يشوبه شُبْهَة وَهُوَ الْمُبَالغَة فِي إِثْبَات حَقِيقَة الشَّيْء بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ. عَلَيْهِ. ينظر: الكليات، الكفوي: 296.

(10) شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 64/2.

(11) "القدم الذاتي: هو كون الشيء غير محتاج إلى الغير". التعريفات، الجرجاني: 173.

(12) "القدم الزماني: هو كون الشيء غير مسبوق بالعدم". التعريفات، الجرجاني: 173.

(13) "القيام بالنفس: عدم افتقاره للمحل وعدم افتقاره للمخصص: أي الموجد". العرش، الذهبي: 1/ 109

(14) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 64/2.

قوله: **(لأنّ كلّاً منهما أمْرٌ مُمْكِنٌ)** أشار به إلى: أنّ الإرادة كالقدرة لا تتعلَّق إلّا بالممكِن[1]؛ إذ إذ هي عبارة عن صفة مخصِّصة لأحد طَرَفَي المقدور[2] بالوقوع[3]، وما ليس بممكِن ليس بمقدورٍ[4].

قوله: **(إذ لا تضادَّ بين الإرادتين)** أيْ: ليس بينهما امتناع الاجتماع؛ لجواز إرادة الشخص الواحد للضدّين[5][6] على السَّويّة، أو مع تَرَجُّحٍ[7] ما لأحدِهما، وهذا إنّما يستقيمُ إذا فَسّر الإرادةَ باعتقادِ النَّفْع[8] أو بِمَيلٍ يتبعه[9][10]، وأمّا إذا فُسِّرتْ بالصفة المخصِّصة لأحد طرفي المقدورِ فبينهما تضاد، ولكنّه لا يَضرُّ /و1/في المقصود؛ لعدم اتِّحاد محل الارادتين، وانّما تَعَرَّضَ لِنفي تضادِّهما توضيحاً لإمكانِهما في نفسهما، وخُصّ النَّفي بالتَّضادِّ؛ لأنّ الإرادتين وجوديتان[11]، لا يتوقَّف تَعقُّل احديهما على تَعقُّل الأخرى، فلو ثَبُت بينهما امتناع الاجتماع كانتا متضادَّتينِ البتَّة.

قوله:**(لِما فيه مِن شائبة الاحتياج)** في فِعله وتنفيذِ قدرته إلى عَدَمِ سَدِّ الغَيْر طريقه، ومَبدَأ المُمكنات يجب أنْ يكون مستقِلاً في إيجادها.

قوله: **(إنّ أحدَهما إنْ لَم يقدر على مُخالفة الآخَر)** أيْ: إيجاد ضدَّ ما أوجده، لَزِم عَجْزُه لِاحتياجه في إيجاد شيءٍ إلى عَدَم إيجاد الآخَر ضدَّه، وإنْ قَدِر على ذلك الإيجاد لَزِم عَجْز الآخَر؛

---

(1) "الممكن: هو الذي لا يقتضي الوجود والعدم، ونسبته إليهما على سواء بالنظر إلى ذاته، فإذا وَجَدَ عِلَّةَ أحدِ طَرَفيه فوجب به وامتنع الطرف الآخَر". المواقف، الإيجي: 1/ 362؛ وبتعبيرٍ آخَر: "هو ما جاز وجوده وعدمه، يعني قبل إيجاده". لوامع الأنوار البهية، السفاريني: 2/ 448.

(2) في ب: (المقدورة).

(3) هكذا عرّف الاشاعرة الإرادةَ. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 1/ 236.

(4) المقدور: اسم مفعول من الفعل (قَدَرَ) تقول: قَدَرتُ الشيءَ قَدْراً ، والشيء مقدور عليه، والله على كل شيء قدير، والمراد: على كلّ شيء ممكِن؛ لأنّ إرادته – تعالى– لا تتعلّق بالمستحيلات. ينظر: المصباح المنير، أحمد الفيومي: 2/ 492.

(5) قوله (للضدين) سقط من: ب.

(6) الضدّان: صفتان وجوديّتان يتعاقبان في موضعٍ واحد، يستحيل اجتماعهما في هذا الموضع ولكن قد يرتفعان ، ، كالسواد والبياض فانّهما لا يجتمعان في شيء واحد فلا يمكن أنْ يكون الشيء أسوداً وأبيضاً في نفس الوقت ولكنْ يمكن أنْ يكون لا أسوداً ولا أبيضاً فيكون مثلاً احمراً. ينظر: التعريفات، الجرجاني: ص137.

(7) في ج: (ترجيح).

(8) في ب: (النفعي).

(9) في في ب: (بنفعه).

(10) هذا تعريف الارادة عند المعتزلة. ينظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار الهمذاني: 48؛ المواقف، الإيجي: 2/ 102؛ شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 1/ 236.

(11) وجودية: بِمَعْنى أَنَّهَا مَوْجُودَة فِي نَفسهَا كَصفة الْعلمِ مثلاً. ينظر: الكليات، الكفوي: 727.

لأنّ إيجاده ضِدَّ ما أوجده الآخَر يستلزم انتفاء ما أوجده الآخَر، فيَحتاج الآخَر في فِعله إلى عَدِم إيجاد هذا ضِدَّ فعله.[1]

قوله:**(وبهذا يندفع ما يُقال: أنّه يجوز أنْ يتّفِقا مِن غير تمانعٍ)** إذ يكفي لِغرضنا إمكان التمانع[2]، أو يكون الممانعة والمخالفة غير ممكن؛ لاستلزامه المُحال[3]؛ إذ قد بَيَّنا أنّ الممانَعة في في نفسه أمرٌ ممكن، والمُحال إنّما لَزِم مِن كون كلٍّ مِن المتمانِعَينِ[4] إلهاً، فهو المُحال، لا ماظهر إمكانه.

قوله[5]:**(أو أنْ يمتنع اجتماع الإرادتين: كإرادة الواحد منهما حركة زيدٍ و سكونه معاً[6])** أيْ: أيْ: اجتماعهما؛ لأنّ اجتماعهما أمْرٌ مستحيلٌ في نفسه، و قد عَرَفْتَ أنّ الإرادة لا تتعلَّق بالمستحيل[7]، بِخلاف إرادة كلِّ واحدٍ منهما، فإنّها أمرٌ ممكن في نفسه متعلِّق بأمرٍ ممكن في نفسه، وليس بين الإرادتينِ تضادٌّ ولا اجتماع في محلٍّ واحد، فإنْ قلتَ: إذا أراد أحدهما حركة زيدٍ وَجَبَ حركته وكان سكونه مُحالاً[8] فلا يتعلَّق به إرادة الآخَر، قلتُ: سكونه أمرٌ ممكن في نفسه وإنّما جاء استحالته مِن جهة تنفيذ أحدهما قدرته، فكان الآخَر مُحتاجاً في فِعْله إلى عَدَم تنفيذ قدرته، فلا يكون إلهاً كما مَرَّ، فإنْ قلتَ: قد استقرَّ رأي المتكلِّمين[9] على أنَّه – تعالى– موجِبٌ في

---

(1) وهذا يُسمّى دليل التمانع. ينظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، الاشعري: 90؛ شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 2/ 85.

(2) التمانع: "هو أنْ يَمنع كلٌّ منهما الآخَر مِن الفعل". التحرير والتنوير، ابن عاشور: 17/ 42.

(3)"المحال: ما يمتنع وجوده في الخارج، كاجتماع الحركة والسكون في جزءٍ واحد". التعريفات، الجرجاني: 205.

(4) في ب: (الممانعين).

(5) قوله (قوله) سقط من: ب، ج.

(6) قوله (معا) سقط من: ج.

(7) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: 1/ 236.

(8) في ب: (محلا).

(9) المتكلمون: سُمِّي المشتغلون بِعلْم العقيدة واصول الدين بالمتكلمين نسبةً إلى عِلْم الكلام، وأبرز أسباب تسميته بِعِلْم الكلام هي: لأنّ عنوان مباحثه: (كان قولهم الكلام في كذا وكذا) ولأنّ مسألة كلام الله –تعالى– كانت أشهر مباحثه، ولأنّه يورِث قدرةً على الكلام في ايراد الادلة وإلزام الخصوم ، ولأنّه أوّل ما يجب مِن العلوم التي إنّما تُعلَّم وتُتعلَّم بالكلام، وغيرها مِن الاسباب. ينظر: شرح العقائد النسفية، التفتازاني: ص10.

في حقّ صفاته[1]، فلو تعلَّق إرادته – تعالى– على إعدام صفةٍ مِن صفاته أو إيجاد ضِدَّها يلزم مفاسد التمانع[2].

قلتُ: ما ذُكِرَ[3] أمْرٌ ممتنِعٌ، جاء امتناعه مِن قِبَل ذاته تعالى، فالعَجْزُ عنه لا يُنافي أُلوهيّته تعالى[4]، ويَقرُبُ /ظ1/ منه ما يقال: من أنّ الله تعالى[5] إذا أوجد شيئاً لا يبقى له قدرة عليه فيلزم فيلزم عجزه[6]، و يُجاب: بأنّ عَدَم القدرة [بناءً][7] على تنفيذها ليس عَجْزاً، بِخلاف ما إذا سدّ الغيرُ الغيرُ طريق تنفيذها.

قوله:**(حُجَّةٌ إقناعيةٌ[8])**[9] تُفيد إقناعاً للمُسترشِد وإنْ لَم تُفِد إفحاماً للجاحد.

قوله:**(لأنّا نقول: إمكان التمانع لا يَستلزِم إلّا عَدَم تعدُّد الصانع)** فقوله: **(لَم يكن أحدهما صانعاً)** إنْ أراد به: أنّه لم يكن واحدٌ منهما صانعاً فالمُلازَمة[10] ممنوعةٌ، وإنْ أراد به: أنّه لَم يكن الصانع إلّا أحدهما فلا يَترتَّب عليه عدم وجود المصنوع .

قوله: **(على أنّه يَرِد منْعُ الملازمة إنْ أُريدَ عَدَم التكوّن[11] بالفعل[12])**؛ لأنّ إمكان التمانع لا يَستلزم وقوعه؛ لِجواز أنْ يتَّفقا على ما مَرّ[1]، بل اللازم لإمكان التمانع إمكان عدم التكوّن، ولا

---

(1) أي أنّ صفاته تعالى واجبة الوجود لذات الواجب تعالى. ينظر: غاية المرام في علم الكلام، الآمدي: 41؛ شرح شرح العقائد النسفية، التفتازاني: 38.

(2) مفاسد التمانع: أي: عَجْز الالهين أو عَجْز أحدهما مع التَّرجُّح بلا مُرجِّح. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني 2/ 63.

(3) في آ: (ذكره).

(4) قوله (تعالى) سقط من: آ.

(5) في ب، ج: (انه تعالى).

(6) اشارة الى نفي صفات الله – تعالى– عند المعتزلة حيث إنّهم أثبتوا للعبد قدرة وإرادة مُطلَقتين مُستقلّتين عن الله – تعالى– حيث قال القاضي عبد الجبار الهمذاني: "إنّ أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنّهم المُحدِثون لها" . ينظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار الهمذاني: 332.

(7) الزيادة في: ب، ج.

(8) في ب: (اقناعه).

(9) المقصود بها قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء من الآية: (22). ينظر: شرح العقائد النسفية، التفتازاني: 29.

والْحجّة الإقناعية: هِيَ الَّتِي تفِيد القانعين القاصرين عَن تَحْصِيل المطالب بالبراهين القطعية الْعَقْلِيَّة، وَرُبمَا تُفْضِي إِلَى الْيَقِين بالاستكثار، بمعنى: تقديم البرهان والأدلة لأجْل اقناع المُقابِل. ينظر: الكليات، الكفوي: 406.

(10) الملازَمَة: من الفعل لَزِمَ يَلْزَمُ الشَّيْءَ فَلَا يفارِقه. ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 1/ 541.

(11) في آ: (التكوين).

(12) أي عدم التكون بالواقع.

دليل على استحالته، و ههنا برهان آخَر يسمّى: برهان التوارد[2]، و ربّما يحمِل الآية[3] عليه، فلا بأس عليه[4] أنْ نشير[5] إليه إشارة خفيفة[6]، وهو أنّه لو وُجِد إلهانِ يَلزم أنْ لا يوجَد شيءٌ مِن الممكِنات، و بُطلانِ التالي ظاهِرٌ، أَمّا المُلازَمة فلأنّه لو وُجِد ممكِنٌ: فإمّا أنْ يَستند إليهما معاً فلا يكون واحد منهما إلهاً، أو إلى كلِّ واحد منهما فيلزم مَقدور بين قادرين، أو إلى أحدهما فقط فيلزم الترجيح[7] بِلا مُرجِّح[8]؛ إذ صلاحيّة المُبْدأية مشتركة بينهما[9]، كما أنّ الحاجَة مشتركة بين الممكِنات، فاحتياج[10] بعضها في وجودها إلى أحدهما دون الآخَر ترجيحٌ[11] بِلا[12] مُرجِّح، فإنْ قلتَ: هو محتاجٌ[13] إلى مُطلَق المبْدأ، وتأثير أحدهما بمجرَّد اختياره دون الآخَر، قلتُ: حاجةُ خصوصيةِ المعلولِ إلى خصوصيةِ العِلَّة[14] ضروريَّةٌ، وهذا البرهان يُتمسَّك به في شمول قدرته تعالى[15]، وفي كون أفعال العباد مخلوقةً له تعالى[1]، فلا تَغفلْ ولأمرِ ما لم يلتفت إليه الشارح[2] فتأمَّل.

---

(1) المقصود به عند قوله: (أنّه يجوز أنْ يتّفِقا مِن غير تمانعٍ). ينظر النص المحقّق ص16 .

(2) برهان التوارد: وهو أنْ يوجِد أحدُ الالهين بعضَ الشيء والآخرُ يوجِد البعضَ الاخرَ، لِلزوم عَجْزِهما حينئذٍ لأنّه لَمّا تعلَّقتْ قدرةُ أحدِهما بالبعض سدّ على الآخَر طريقَ تَعلّق قدرته به فلا يَقدِر على مخالفته، وهذا عَجزٌ، وهذا يسمى برهان التوارد لما فيه من توارِدهما على الشيء. ينظر: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، الباجوري: 115.

(3)المقصود بها قوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾الانبياء:22.

(4) قوله (عليه) سقط من: ب، ج.

(5) في ب: (يشير).

(6) في ب، ج: (خفية).

(7) في ج: (الترجح).

(8) الترجيح: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر. التعريفات، الجرجاني: ص56؛ وبعبارة أُخرى : بالتقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين. فهو مشابه لِقولنا: رَجَحَتِ الميزانُ، أي: ثقلت كفته بالموزون. ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المُنَاوِي: ص95.

(9) المبدأية: بمعنى إنشاء الاشياءَ واخْتَرَاعَها ابْتداءً مِنْ غيرِ سابقٍ. ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 1/ 26؛ أيْ: أنّ إحداث الحوادث وبِدْأها صلاحيَّةٌ مشتركة عند الالهين، هذا ضِمن بُرهانَيْ التسلسل والتوراد وليس في الحقيقة؛ لأنّ هذه الصفة لا يملكها الّا الهٌ واحدٌ وهو الله جل وعلا.

(10) في ب: (فاحتاج).

(11) في ج: (ترجح).

(12) في ب: (من غير).

(13) في ب: (يحتاج).

(14) "العلّة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا ومؤثرًا فيه". التعريفات، الجرجاني: ص154.

(15) قوله (تعالى) سقط من: ج.

قوله:**(مقتضى كلمة: (لو) أنّ[3] انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الأول)**[4] فيه، فيكون المفهوم مِن الآية تعليلُ أحد الانتفائَين الواقعَين[5] فيما مضى، المعلومَين للسَّامع بالآخَر، كما في قولك: لو جئتَني لأكرمتُك، ومَبنى الاستدلال على أنّ الدليل معلومٌ والمدلول مجهول.

قوله: **(فَيَقَعُ الخَبْطُ)** كما وقع لابن الحاجب[6] إذ نَظَرَ إلى الاستعمال الثاني فَوَجد كَلِمة (لو) تَدلُّ على انتفاء الأوّل لِانتفاء الثاني – أيْ: يعلم به ذلك– فاعترَض على مَن قال: إنّها لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، بأنّ الأوّل مَلزوم والثّاني لازم وانتفاء /و2/ الملزوم لا يَدلُّ على انتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس مما ذكر[7]، والحقُّ: أنّ كلّاً مِن الاستعمالَين ثابتٌ وأنّ الاستعمال الثاني مُتفرّع على الاستعمال الأوَّل، فإنّ (لو) لمَّا دلَّ على انتفاء الأول عِلَّة لِانتفاء الثَّاني، فربَّما يَكون الانتفاء الثاني مَعلوماً عند السامِع دون الأول، فيَدلُّ به عليه دِلالة بِالمعلول على العِلَّة.

الخاتمة

المخطوطات هي الميراث العِلمي للإمّة الإسلاميّة، وتعد امتداد العلماء السابقين بمن بعدهم من طلبة العلم والعلماء على مرّ القرون؛ ولذلك لِيحرص طلبة العِلم والباحثين على الحفاظ على هذا الإرث الثمين عن طريق تحقيقه وإخراجه للناس مرة ثانية، ومِن بين هذه المخطوطات الثمينة هي مخطوطة (حاشية الامام الكستلي على شرح السعد التفتازاني على العقائد النسفية للنسفي) – رحمهم الله جميعا – حيث تعتبر من الحواشي المهمّة في علم العقيدة؛ لكونه أساس العلوم، وأجلّها قدراً، وأَوجبها مطلباً؛ لأنّه العلم بالله تعالى، واسمائه، وصفاته، وحقوقه على عباده، ولأنّه مفتاح الطريق إلى الله تعالى، وممّا يجعل الحاشية مهمّة ايضاً: أنّها كُتِبتْ في القرن التاسع الهجري وهو من القرون القريبة لِعهد الصراعات العقائديّة بين الفرق الاسلامية ومخالفيهم من الفرق المنحرفة؛ ومما يميّز الكستلي (ت:

---

(1) إشارة الى رأي الاشاعرة ومَن وافقهم في أنّ جميع أفعال العباد مخلوقةً لله – تعالى– ولا يخرج شيء في ملكه عن علمه وإرادته. ينظر: رسالة إلى أهل الثغر، الاشعري: ص58.

(2) المقصود به: سعد الدين التفتازاني رحمه الله.

(3) قوله (ان) سقط من: آ.

(4) المقصود بالانتفاء الأول: هو(كان فيهما آلهة الّا الله) وهو تعدّد الآلهة؛ والمقصود بالانتفاء الثاني: هو(لفسدتا)الفساد.

(5) في ج: (الواقع).

(6) ابن الحاجِب (570 – 646 هـ): هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكُرْدِيّ، الدُّوِيْنِيّ الأَصْل، أبو عمرو الملقب (جمال الدين)، كان والده حاجباً للأمير عز الدين فعُرِف ب(ابن الحاجب)، فقيه مالكي ، ولد في أسنا (من صعيد مصر) وتوفي بالإسكندرية، من تصانيفه: الكافية، و الشافية، الأمالي النحوية. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي: 16/ 430؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: 3/ 248؛ الأعلام، الزركلي: 4/ 211.

(7) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب: 1/ 309؛ شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي 4/ 451.

901هـ) – رحمه الله – أنّه لم يكن مجرَّد ناقلٍ لآراء العلماء، إنّما كان يضيف ما لديه مِن أراء شخصيّة، ويفصّل ما يحتاج الى تفصيل، ويقتصد في الكلام عند عدم الحاجة الى ذلك، وحاشيته تعتبر مِن المستويات المتقدِّمة في علم العقيدة والتي تعتبر مرجعاً لطلبة العلم والمتخصصين في هذا العلم؛ كذلك في حاشيته استندت الى آراء العلماء الثقات الذين اشتهروا في فنونهم وعلومهم، كأمثال الرازي والإيجي والماتريدي والاشعري، إضافة الى نقل آراء المخالفين من الفرق الكلامية الاخرى امثال المعتزلة والكرامية؛ وفي الختام أسال الله – تعالى– أنْ ينفعنا بهذه الحاشية وأنْ تلقى عوناً لطلبة العلم والباحثين في مجال علم العقيدة وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم إنّه نعم المولى ونعم النصير والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1. **إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري (ت: 1276هـ)**، حاشية الباجوري المسماة تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تحقيق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر، ط 1، 1422هـ– 2022م.
2. **أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)**، الكليات، الحسيني القريمي الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د ت.
3. **أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: 324هـ)**، رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق: عبد الله شاكر المصري، مكتبة العلوم والحكم، السعودية – لبنان، 1409هـ– 1988م.
4. **أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: 324هـ)**، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، دط، 1413هـ.
5. **أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)**،المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993.
6. **أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت:681هـ)**،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط، دت.
7. **أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت: نحو 770هـ)**، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت.
8. **أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، طاش كبرى زاده (ت: 968هـ)**، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، د ت.
9. **إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)**، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، 1951م.
10. **خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:1396هـ)**، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
11. **رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: 686هـ)**، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب،

تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، 1395 هـ- 1975 م

12. **زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)**، مختار الصحاح ، تحقيق: يوس الشيخ محمد، الدار النموذجية، صيدا، ط5، 1420هـ – 1999م.
13. **زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: 1031هـ)**، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ – 1990م.
14. **س. موستراس**،المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة وتحقيق: عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م.
15. **سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت:793 هـ)**، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، دط، 1401هـ – 1981م.
16. **سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني الشافعي (ت: 793هـ)**، شرح العقائد النسفية، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1987م
17. **شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)**، العرش، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ/2003م.
18. **شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي (ت: 748هـ)**، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط واخرون، مؤسسة الرسالة ، ط3، 1405هـ – 1985م.
19. **شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: 1188هـ)**،لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة خانقين، دمشق، ط2،1402هـ–1982.
20. **شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)**، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.
21. **عادل نهويض**، معجم المفسرين " من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر "، مؤسسة نهويض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1409هـ – 1988م.
22. **عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي الحنبلي (ت: 1089هـ)**، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406هـ – 1968 م.
23. **عبد المؤمن عبدالحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي (ت:739هـ)**، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط1، د ت.
24. **عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار الإيجي (ت: 756هـ)**، المواقف، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1977م.
25. **عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)**، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل

– بيروت، 1409هـ – 1989م.
26. **على الرضا قره بلوط**،معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، أحمد طوران، دار العقبة، قيصري، تركيا، د ط، د ت.
27. **علي بن محمد بن على الزين الشريف الجرجاني،(ت:816هـ)**، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403 هـ – 1983م.
28. **عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت:606هـ)**، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، د ط، د ت.
29. **عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (ت: 537 هـ)**، متن العقائد النسفية، دط، دت.
30. **عمر رضا كحالة**، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ن، د ط، د ت.
31. **القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني (ت:415هـ)**، شرح الاصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1416هـ– 1996م.
32. **محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)**، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م.
33. **محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: 256هـ)**، التاريخ الكبير، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د ط، دت
34. **محمد بن على بن محمد بن عبدالله الشوكاني (ت: 1250هـ)**، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.
35. **محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقى (ت: 711هـ)**، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3،1414 هـ.
36. **مركز الملك فيصل**، خزانة التراث– فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.
37. **مصطفى بن عبدالله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي او حاجي خليفة (ت:1067هـ)**، سلم الوصول الى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبدالقادر الأرناؤوط، إرسكيا، تركيا، د ط،2010هـ.
38. **مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم (حاجي خليفة) (ت: 1067هـ)**، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، دار الكتب العلمية، بغداد، د ط، 1941م.
39. **نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)**، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ – 1997م.
40. **يوسف بن إليان بن موسى بن سركيس (ت: 1351هـ)**، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس، مصر، د ط، 1346هـ – 1928م.